

المحاضرة الأولى: موقف العلماء من المدونة اللغوية 1:

نصوص مختارة من كتاب: عبد الرحمن حاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة

المقاييس المكانية الزمانية للفصاحة السليقية

I - المرجع الزماني المكاني الأساسي

عرفنا إلى الآن أن فصحاء العرب هم الناطقون بالعربية الذين لم تتغير لغتهم بالنسبة لغير الفصحاء وأخذت منهم اللغة واعتنى النحويون واللغويون الذين قاموا بذلك بالتمييز الصارم بين ما كان كثيراً في الاستعمال يعرفه جميع العرب الفصحاء وهو الجزء الأكبر مما دوتوه كما سنبينه فيما بعد وبين ما كان يعرفه ويستعمله أكثرهم أو أقلهم. والذين قاموا بذلك - وينبغي ألا ينسى ذلك- هم العلماء الذين شافهوا مباشرة هؤلاء العرب بل وقضوا جل حياتهم في وسطهم. وإن كان يمكن أن لا نتق بأحدهم فإنه لا يعقل أن يشك أي واحد في صحة ما نقلوه إلينا إذا أجمعوا على ذلك.

فمن كان هؤلاء الفصحاء من العرب؟ وأين كانوا موجودين وفي أي أرض من شبه الجزيرة العربية كانوا يقطنون ثم فوق كل شيء في أي عصر أو أي عصور كانوا يعيشون؟ أو بعبارة أخرى أين ومتى كانت هذه الفصاحة السليقية حاصلة بالفعل عند الناطقين بالعربية ومن كان يتصف بذلك آنذاك وعبر الزمان.

لقد قال بعض الباحثين في زماننا هذا إن العربية أخذت كلها من أهل البدو في زمان معين من بعض القبائل دون بعض وأن جل ما اعتمد عليه اللغويون من ذلك كان شعرا. والذي دوتوه كان خليطا بين «اللغة المشتركة الأدبية» واللهجات ويعتقدون أرسخ الاعتقاد أن اللغة التي كانوا يتخاطبون بها يوميا هي اللهجات دون أي لغة أخرى (وهناك من يلفظ من هذا القول الجازم). فما هي الحقيقة وما الذي كان حاصلا بالفعل؟

وللوصول إلى معرفة ذلك فلا بد من أن نتصفح بادئ ذي بدء وبكيفية شاملة جميع الأقاليم والقبائل التي وصل إلينا منها الكلام الذي دونه العلماء ابتداء من نهاية القرن الأول واستشهد بجزء منه علماء العربية وأكثره من الشعر فيما يخص الفترة القدمى. ثم إن هذا الفصحى المكاني الزماني يمكن أن يكون ممثلاً على شكل رسم بياني أي بمحورين (أو إحداثيات) يلتقي أحدهما بالآخر في نقطة صفر ويمكن من الآن أن نحدد هذا الصفر بالنسبة لتطور الفصاحة الخاصة باللغة العربية فهو ما أشار إليه العلماء القدامى. فقد جاء في كتاب «طبقات [فحول] الشعراء» للجمحي أن: «العربية التي عناها محمد بن علي، [هي] اللسان الذي نزل به القرآن وما تكلمت به العرب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتلك عربية غير كلامنا هذا» (10/1). فالفصاحة هي في الأصل الملكة اللغوية الخاصة بالذين يفهمون وينطقون باللغة التي نزل بها القرآن وهم كمرجع زماني مكاني (=نقطة صفر) أولئك الذين عاشوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. فكل من كان يوصف بالفصاحة ويؤخذ بلغته فمرجع فصاحته في الزمان والمكان هو فصاحة هؤلاء العرب وكل من سبقهم ممن وصل إلينا منهم كلام رواه الفصحاء وكل من جاء بعدهم من هؤلاء الفصحاء ومقياس فصاحتهم ألا تكون تغيرت لغتهم السليقية بالنسبة للغة القرآن.

هذا وإن نحن رجعنا إلى ما قاله بعض معاصرينا فإننا رأينا هم اهتموا كثيراً -بحق- بالبحث عن «القبائل الفصيحة». فقد ذكروا بهذا الصدد مقالاً للفارابي (الفيلسوف) حول من أخذت عنهم العربية ومن لم تؤخذ منهم. ونقل السيوطي نصاً ينسبه إلى الفارابي ننقله ههنا: «الذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتدى عنهم أخذ اللسان العربي من بين القبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذوا ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجمل لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم فإنهم لم يؤخذ من لحم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقيط ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إباد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية (1) ولا

من تغلب ولا نمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم» (المزهر، 211/1-212).

هذا وقد وصل إلينا كتاب الفارابي وحقّق ونشر في الحقبة الأخيرة⁽²⁾ ومن العجيب أن يكون الأصل الذي اقتبسه السيوطي أقصر بكثير مما هوفي المزهر وما هوذا: «وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء. فإن فيهم سكان البراري وفيهم سكّان الأمصار. وأكثر ما تشاغلوها بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين. وكان الذي تولّى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق. فتعلموا لغتهم والفصح منها من سكان البراري منهم دون الحضر ثم من سكان البراري من كان أوسط بلادهم ومن أشدهم توحّشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا. وهم قيس وتميم وأسد وطى ثم هذيل. فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب. والباقيون فلم يؤخذ منهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر» (كتاب الحروف 147).

فقد زاد السيوطي أو غيره أسماء القبائل التي لمّح إليها الفارابي أما المعنى فلم يتغير على العموم.

فالذين تنبّهوا إلى أهمية هذا النص من المحدثين - وخاصة نص المزهر - كان منهم من لم يفهم كيف تذكر قبائل مثل إياد وتغلب وقضاعة وبكر وغيرها وقد استشهد العلماء القدامى بشواهد تنسب إلى شاعر واحد على الأقل ينتمي إلى إحدى هذه القبائل مثل أبي دؤاد الإيادي

(2) - بعنوان. كتاب الحروف تحقيق محسن مهدي. دار المشرق. بيروت. 1986

والمهلهل والأخطل وغيرهم. وبعضهم فهموا من كلام الفارابي أنه يقصد فترة معينة من عصور الاستشهاد هي الفترة التي فرقوا فيها بين البادية والحضر وترك فيها أهل الحضر وأفراد من القبائل كان مكوّتهم في المدن قد طال. أما ما نقله العلماء قبل هذه الفترة المعينة فلا يشير إلى ذلك هذا النص ولم يميّز الفارابي في الواقع بين هذا العصر الذي امتنع فيه العلماء من النقل من هذه القبائل -وهو ما بعد القرن الثاني الهجري- وما جمعه بالفعل قبل ذلك. هذا ولا بد من التنبيه على أن ما نقل عن هذه القبائل لم يكن كله صادرا من أفرادها أنفسهم في عصر واحد بل شمل أيضا ما كانت ترويه هذه القبائل عن كان قبلهم في عصور سائلة فالحق أن ليس هناك عصر واحد أخذت اللغة ممن عاش فيه ودون كلامهم بل عصور متتالية وجدت فيها الفصاحة السليقية. والذي ربما لم يلتفت إليه أكثر الباحثين أن الأماكن التي أقام فيها الفصحاء لم تبقى هي على حالة واحدة على ممر هذه العصور. فكل من الفصاحة السليقية والتدوين للغة الفصيحة تغيّر مع مرور الزمان فأراضي الفصاحة لم تكن عامرة بالفصحاء ابتداءً فقط من شروع العلماء في تدوين كلام الفصحاء فالفصحاء أقدم من ذلك بدليل استشهاد النحاة بأقدم الشعر كشعر المهلهل وامرئ القيس. ولم تكن رقعة الفصاحة السليقية في القرن الأول والثاني والثالث والرابع بنفس الاتساع والامتداد. ثم لم يظهر اللحن إلا بعد ظهور الإسلام⁽³⁾ وهذا اللحن هو الذي يقصده علماء اللغة والنحو وليس هو الغلط الذي كان هو أيضا يعتبره العرب الفصحاء لحناً قبل ذلك الزمان إذا كان قليلاً جداً على السنة العرب وربما صار منه صواباً لغوياً بعد أن انتشروا على السنة جميع العرب الفصحاء (ليس إلا) قبل الإسلام وبعده إلى غاية اختفاء السليقية⁽⁴⁾. فالعلماء أخذوا مباشرة لا بالرواية فقط عن الكثير من القبائل التي ذكرها الفارابي كالذي دونوه مباشرة من الشعراء الإسلاميين الأولين. فهذا أبو عمرو بن العلاء قد بدأ عمله التدويني مبكراً جداً وعاصر كبار الشعراء الأمويين وبُعَيْده المفضل الضبي ويونس بن حبيب وأبو الخطاب وغيرهم وسنتعرض فيمايلي إلى بعض الحقائق فيما يخص الفصاحة ونحاول إثباتها بالأدلة التاريخية وغيرها.

(3) - ظهوراً جلياً وواسعاً.

(4) - نيّه على وجوده علماً ونا و هو الذي يسمونه بالغلط أو التوهّم .ولم يعتبروه خطأ و لحناً كما يعتقد بعض معاصرينا (إذ العبرة بكثرة الاستعمال على السنة الفصحاء).

المطلوب:

1-اقرأ النص بروية وتمعن وتدقيق واستخرج أهم القضايا التي ناقشها عبد الرحمن حاج صالح.

2-ناقش رأي عبد الرحمن حاج صالح في ضوء آراء كل من :

أ- مهدي المخزومي في كتابه : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو

ب- تمام حسان في كتابه : الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب.

ت- إبراهيم أنيس في كتابه: من أسرار اللغة.

ملاحظة: الكتب المذكورة سابقا موجودة كلها على شبكة الأنترنت ويمكن تحميلها على الروابط الآتية:

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الرابط:

https://ia600202.us.archive.org/27/items/madrasa_kufa/madrasa_kufa.pdf

- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. الرابط:

<http://www.hamassa.com/wp-content/uploads/2016/04/الأصول-دتمام-حسان.pdf>

- من أسرار اللغة، الرابط:

<https://ia802802.us.archive.org/27/items/FP106748/106748.pdf>

في القياس^(١)

قال ابن الأنباري في «جدله» [٤٥]: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. انتهى.

قال: وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: «إنما النحو قياس يتبع^(٢)»، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.

وقال صاحب «المستوفي»: كل علم، فبعضه مأخوذ بالسمع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر.

قال: فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة، وبعضه بالاستنباط والقياس.

(١) القياس: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك. (أه). اللغة والنحو للدكتور عباس حسن (ص: ٢٢).

(٢) مطلع قصيدة للكسائي:

وبه في كل أمر ينتفع	إنما النحو قياس يتبع
مرّ في المنطق مرّاً فاتسع	فإذا ما أبصر النحو الفتى
من جليس ناطق أو مستمع	فاتقاه كل من جالسه

إنباه الرواة: (٣٦٧/٢).

والطب: بعضه مستفاد من التجربة، وبعضه من علوم أخر.

والهيئة^(١): بعضها من علم التقدير، وبعضها تجربة شهد بها الرصد.

والموسيقى: جلّها منزع من علم الحساب.

والنحو: بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية، وهو التعليلات، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى، كقولهم: الحرف الذي تختلس حركته في حكم المتحرك لا الساكن، فإنه مأخوذ من علم العروض، وكقولهم: الحركات أنواع: صاعد عالٍ، ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى. انتهى.

وقال ابن الأنباري في «أصوله»: [لمع الأدلة ٩٥]: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»، فمن أنكر القياس . . فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة، نحو عمرو، وبشر، وأزدشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال.

وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة والناصبة والجارة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعاً نقلياً، لا عقلياً، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل، ألا ترى أن القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة، وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها، ولا يسمى كل مستدير داراً. انتهى.

(١) علم الفلك وأحوال الكواكب.

المطلوب:

1-

اقرأ النص

قراءة واعية مبينا أهم النقاط الواردة فيه.

2-

حدد أركان

المقياس وشروطه وأهميته. (راجع كتاب الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، وكتاب لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري)

3-

حدد أنواع

المقياس. (راجع كتاب الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري).

ملاحظات:

روابط الكتب المذكورة:

الاقتراح في أصول النحو للسيوطي:

<https://ia802502.us.archive.org/30/items/WAQ82739/82739.pdf>

لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري:

<https://ia902800.us.archive.org/28/items/FP105435/105435.pdf>

المحاضرة الثالثة: موقف ابن مضاء القرطبي من القياس

النص : من كتاب : الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي:

"والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِلَّ، ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يُجْهَلُّ به بعضهم بعضاً. وذلك: أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إنَّ وأخواتها بالفعل المتعدية في العمل".

المطلوب:

1- ناقش رأي ابن مضاء القرطبي في القياس ، بالاستعانة بكتاب:

محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. الصفحات: 83-91.

رابط الكتاب على الشبكة:

<https://ia800805.us.archive.org/0/items/lisanarabs.blogspot.com->

<lis55/lisanarabs-lis5507.pdf>

المحاضرة الرابعة: القياس عند اللغويين المحدثين:

نص من كتاب: الأصول لتمام حسان:

١- المقصود بالمقياس

نعود بذاكرة القارئ إلى ماسبق من تعريف النحو بأنه القياس^(١). وإلى ما ذكرناه من فروق بين القياس المنطقي والقياس النحوي^(٢). ولقد أشرنا من قبل^(٣) إلى أن القياس في عرف النحاة كان إما من قبيل القياس الاستعمالي وإما من قبيل القياس النحوي. والأول هو «انتحاء» كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوا وإنما يكون تطبيقا للنحو. أما الثاني فهو «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»^(٤). والقياس التطبيقي الاستعمالي هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة. فللطفل ملكة فطرية^(٥) تجعل في استطاعته أن يكتسب اللغة التي يسمعها من حوله بواسطة استظهار نظامها وتشرب طرق تركيبها فما يشرف من عمره على نهاية السنة الثالثة حتى يكون قد استضمّر كل التراكيب الأساسية لهذه اللغة. هذه الملكة تضعف بالتدريج بابتعاد المرء عن مرحلة الطفولة، حتى إذا ما بلغ مرحلة الرجولة أصبح اكتسابه للغة لم يكن يعرفها من قبل أمرا يتسم بالصعوبة النسبية وهنا تأتي قيمة وجود نحو لهذه اللغة وواضح من ملاحظة سلوك الأطفال أنهم ينشئون في أنفسهم القواعد الكلية أولا ثم يستثنون منها فيما بعد قواعد فرعية عليها. ومن قبيل ذلك أن الطفل ينشئ قاعدة التأنيث بالتاء قبل قواعد التأنيث بالعلامات الأخرى. فإذا سمع مقابلات مثل:

كبير : كبيرة	طويل : طويلة
صغير : صغيرة	قصير : قصيرة
قائم : قائمة	نائم : نائمة

(١) ص ١١.

(٢) قارن بين صفحتي ٤٦، ٥٨.

(٣) ص ٦٣.

(٤) الاقتراح للسيوطي: الباب الثالث في القياس، وابن الطيب ٢٩٠،

(٥) تشومسكي (٦٥) ص ٣٢.

استتضمّر هذه القاعدة من قواعد التأنيث وراح يطبقها على حالات أخرى فيقول:

أحمر : أحمره عطشان : عطشانة

أكبر : أكبره سكران : سكرانة

بل ربما تصور وجود مؤنث لكلمات مثل: «زوج» و «مرضع» الخ. ثم يعدل بعد ذلك عن هذا التعميم كلما اكتشف لنفسه قاعدة فرعية تقيد هذا الإطلاق، فيعرف أن «أحمر» يؤنث على «حمراء» و «أكبر» على «كبرى» وربما تعلم في المدرسة «عطشى» و «سكرى» ولكن الفرصة ضئيلة أمامه في الكشف عن أن «زوج» و «مرضع» لاتلحقهما التاء، وبهذا يظل يستعمل «زوجة». و «مرضعة».

وهذا القياس الاستعمالي نفسه هو الذى يسعى المعلم إلى تدريب تلاميذه عليه فى حجرة الدراسة، مع فارقين أساسيين بينه وبين القياس الاستعمالي فى محيط الأسرة.

١- أن القياس فى المدرسة يتم حسب خطة دراسة معدة إعدادا خاصا فلا يترك الأمر لمحضر اجتهد الطفل، فالمدرسة تعد برامجها إعدادا مدروسا محسوبا وتجعل الدروس متدرجة من حيث السهولة والصعوبة من عام إلى آخر على عكس ما يتم فى الأسرة.

٢- أن القياس فى هذه المرة يتم بحسب قاعدة حاصرة يتعلمها الطفل ولا يستنبطها لنفسه كما فى الحالة الأخرى أى أنه قياس تطبيقي مبنى على أساس نظرى. والخطأ الذى يقع فيه معظم البرامج المدرسية هو نسيان هذا الطابع التطبيقي الذى ضمن النجاح لاكتساب اللغة فى محيط الأسرة وخارج قاعة الدرس، ثم الإصرار على حشو البرامج بالدروس النظرية التى تنتهى بالطفل إلى معرفة قواعد النحو دون اكتساب اللغة.

ومن طبيعة هذا القياس أن يفتح أمامنا بالنمط التركيبى الواحد جملا لا حصر لها مما يدل على القوة الإنتاجية للنحو ويوضح أنه صناعة لا معرفة، والدليل على ذلك أننا لو أخذنا نمطا واحدا بسيطا مثل ضرب زيد عمرا، ويمكن أن نمثله بطريقة أخرى هى:

فعل ماض + فاعل + مفعول به

ثم افترضنا أن اللغة العربية تشتمل على ألفى فعل ماض فقط وأنها تشتمل على ألفى اسم فحسب فإننا نحصل على ملايين الجمل من هذا النمط بدليل ما يلى:

$$٢٠٠٠ \times (٢ \times ٢٠٠٠) = ٨٠٠٠٠٠٠ \text{ جملة (١)}$$

فإذا عرفنا أن الفعل يمكن أن يكون مضارعاً أو أمراً، وأنه فى كل من الماضى والمضارع يمكن أن يبنى للمجهول وأنه قد تضاف إليه هذه التكملة أو تلك وأن الفاعل يمكن أن يصبح مبتدأ فإذا صار كذلك تعددت أوجه الإخبار عنه بالمفردات والجمل وأشباه الجمل المتعددة الصور والعلاقات، وهلم جرا إذا عرفنا ذلك تبين لنا سعة إمكانات هذا النوع من القياس. ولكن هذه الإمكانيات من جهة أخرى تشتمل على الجائز والممتنع لأن من الجمل التى تنتمى إلى النمط السابق (أو سمه أصل وضع الجملة إن شئت) جملاً مثل: «سقى الجفاف الحجر» و «قرأ الماء الدرس» و «ضرب المعنى المبنى» و «أكل التفاح السكين» الخ مما يحتم تخصيص أصل وضع الجملة بالقاعدة التى تسمى الإفادة، وتحتها أمور تتعلق بالعلاقات المعجمية بين الكلمات، ولعل هذا بعض ما دعا النحاة إلى قولهم: «الإعراب فرع المعنى».

وهذا القياس التطبيقي هو الذى نكتسب به أساليبنا فى الكتابة والتكلم أيضاً. فالأسلوب العربى الفصيح الذى يطبع الشخصية الكاتبة أو الناطقة لكل واحد منا هو نتيجة لتفاعل آلاف التراكيب الفصحى التى حفظناها ثم نسيناها فانطبعت لها فى ذواكرنا آلية تركيبية معينة فكان لنا منها أسلوب خاص. فإذا انبرينا للكتابة أو التكلم بالفصحى طفت هذه الآلية المكتسبة من أغوارها وسبحت مع القلم فى الخبر أو مع اللسان فى اللعاب وامتزنا بها عن سوانا. ويقولون إن الأسلوب هو الشخص نفسه، بمعنى أنه لا يمكن لإنسان أن ينسلخ عن أسلوبه كما لا يمكن له أن يتجافى عن نفسه. وهنا تقفز إلى ذهنى مسألة أخرى بالاستطراد، تلك هى مسألة القرآن والحديث واختلاف أسلوب كل منهما عن الآخر. فإذا كان أسلوب الفرد لا يتعدد، وكان الحديث الشريف لنبينا وحبينا محمد ﷺ، فلمن القرآن؟

وهذا القياس الاستعمالى مما يطبقه مجمع اللغة العربية فى صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة، لأن المبدأ الذى يحكم عمل المجمع فى هذا الحقل هو القاعدة التوجيهية التى لخصها ابن جنى بقوله:

«ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»

(١) هذه الفكرة مأخوذة عن التوليديين الأمريكين.

مقياس: أصول النحو العربي (تطبيق)

الأستاذ: أ بـرماد

المستوى: السنة الثالثة ليسانس ، الأفواج: 10، 11، 12، 14.

وحين يضع أعضاء المجمع هذه الألفاظ يصوغونها على مثال أشباهها عندهم ولا يدخلون في نقاش نظري حول اللفظ المقترح إلا عند تعارض الأقيسة والاختيارات. أما فيما عدا ذلك فالقياس تطبيقي الطابع فإذا اقترب من أي قياس نحوي فذلك هو قياس الشبه ولكنه مع ذلك الاقتراب ما يزال بعيدا عنه بعد التطبيق من النظر.

أما القياس الثاني فهو القياس النحوي، أو هو النحو كما يراه النحاة. وإذا كان القياس الأول قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام، وإذا كان الأول هو «الانتحاء» فإن الثاني هو «النحو» ولعل الذي دعا ابن سلام إلى وصف الحضرمي بأنه «مد القياس» هو معرفته أن الحضرمي قد حول النحو من الطابع «الانتحاء» التطبيقي الذي رسمه على بن أبي طالب بقوله: «انح هذا النحو يا أبا الأسود» إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه. وهكذا يروون عن الكساذي:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع^(١)

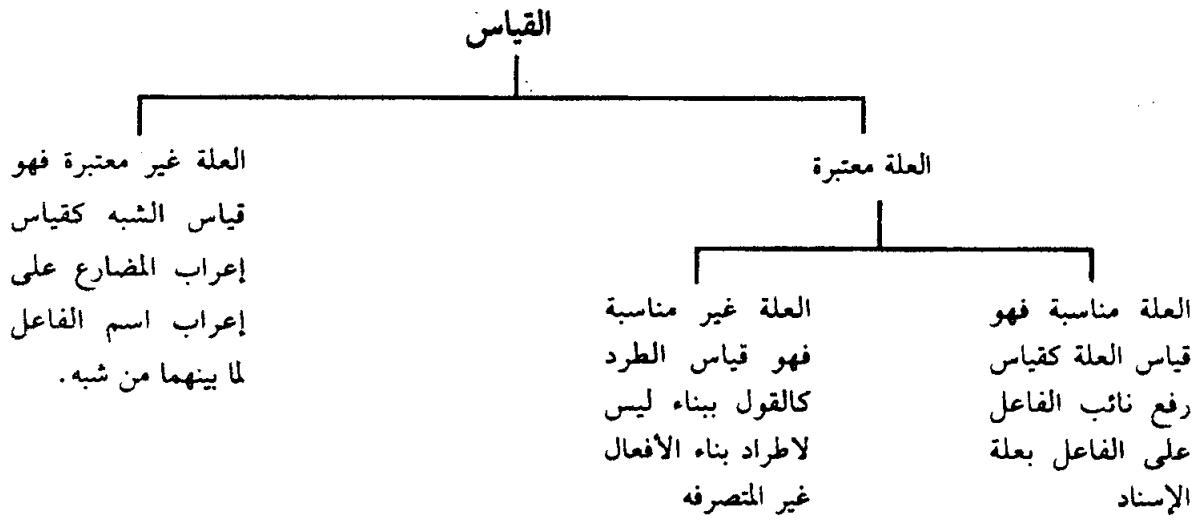
ويقول ابن الأنباري^(٢): «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس» ثم يقول بعد ذلك بقليل: «فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو» ويقول أيضا: «وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا، وجب أن يكون قياسًا وعقلًا». ولعل مصطلح «القياس» تسرب إلى استعمال النحاة عن المتكلمين بطريق الفقهاء فاستبدلوه بالانتحاء. نلمح ذلك في قول الحضرمي ليونس بن حبيب: «عليك بباب من النحو يطرد وينقاس».

والقياس النحوي ثلاثة أنواع: قياس علة وقياس طرد وقياس شبه: ذلك أن القياس إما أن تراعى فيه العلة وإما ألا تراعى، فإذا لم تراعى فيه العلة سمي «قياس الشبه»، وذلك كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علة تذكر إلا مجرد هذا الشبه (وهو شبه بين الفعل واسم الفاعل الذي من مادته في مطلق الحركات والسكنات وفي تعاقب المعاني عليه). أما إذا روعيت العلة، فإما أن تكون مناسبة أو غير مناسبة. فإذا كانت العلة مناسبة سمي القياس «قياس العلة» كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة

(١) بغية الوعاء ٢: ١٦٤.

(٢) لمع الأدلة ٩٨-٩٩.

الإسناد فى كل منهما، وهى علة مناسبة لإجراء هذا القياس. وإذا كانت العلة غير مناسبة سمي القياس «قياس الطرد» كقول النحاة إن «ليس» مبنية لا طراد البناء فى كل فعل غير متصرف، ومن هذا القبيل ما يسوقه النحاة أحيانا من قولهم: «طرذاً للباب على وتيرة واحدة»، وهذه العلة غير مناسبة. والعلة المناسبة التى يمكن أن تساق فى هذا المقام، وهى أن «الأصل فى الأفعال البناء»، والقياس على الأصل علة مقبولة. ويمكن أن نعرض البيان التالى لأنواع القياس الثلاثة ومكان كل منها من أخويه:



والذى يبدو من هذا الإيضاح أمران:

١- أن القياس هو الجانب التطبيقي لمبدأ الحتمية^(١) الذى يجبر «النقص» فى الاستقراء الناقص.

٢- أن القياس كالمجاز اللغوى^(٢) بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه إما أن تكون عقلية (كما فى المجاز المرسل) أو تخيلية (كما فى الاستعارة). فالعلاقة العقلية فى القياس قد تكون «مناسبة» العلة أو «اطراد» الحكم، والعلاقة التخيلية إنما تكون هى «الشبه» بين المقيس والمقيس عليه.

المطلوب:

-1

اقرأ النص

قراءة متأنية واعية وحدد أهم الأفكار الواردة فيه.

-2

ناقش

موقف تمام حسان من القياس، ومعرجا في الوقت نفسه على آراء كل من:

كمال بشر

في كتابه: العربية بين الوهم وسوء الفهم، وهو موجود على الشبكة يمكن الاطلاع عليه على الرابط
الآتي: (ص 140 وما بعدها)

https://ia800203.us.archive.org/2/items/ArabicBinAlwahmssoaAlfahm/_0225205211_001.pdf

علي أبو

المكارم في كتابه: تقويم الفكر النحوي وهو موجود على الشبكة ويمكن تحميله على الرابط الآتي:
(ص 132 وما بعدها)

https://ia601803.us.archive.org/15/items/azizofski2006_yahoo201404/_تقويم20%الفكر20%النحوي20%-20%علي20%أبوالمكارم.pdf

مقياس: أصول النحو العربي (تطبيق)

الأستاذ: أ بـرماد

المستوى: السنة الثالثة ليسانس ، الأفواج: 10، 11، 12، 14.